المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العراق وواقع النظام الاقليمي العربي (رؤية لآليات التفعيل واعادة التوازن)
اسم الكاتب: د. دينا محمد جبر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2012
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 04:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العراق وواقع النظام الاقليمي العربي
(رؤية لآليات التفعيل واعادة التوازن)

الدكتور

دينا محمد جبر (*)

المقدمة

اهمية الدراسة :

ربما حاول الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي بطلب بلاده الانسحاب الرسمي من جامعة الدول العربية أن ينزع ورقة التوت الأخيرة التي كانت تستر عورة العمل العربي المشترك. وقد يكون البعض قد أعجب بهذه الخطوة واعتبرها إحراجا للزعماء العرب بوضعهم أمام مسؤولياتهم التاريخية في هذا الظرف الحرج الذي يمر به العالم العربي، كما قد ينظر إليها آخرون على أنها بمثابة مسمار يدق في نعش الجامعة العربية ليشيعها العرب إلى مثواها الأخير ويبحثوا لأنفسهم عن بديل. وأيا كان الرأي فيما ذهبت إليه ليبيا فإن هذا الحدث فتح بقوة ملف العمل العربي المشترك ليقرأ الجميع في أولى سطوره هذه العبارة المؤلمة "العالم يتكتل والعرب يتجزؤون".. وهذه مقولة لم تعد بحاجة إلى إثبات أو نقاش طويل، فهذا هو الحال العربي كما تشير إليه كل الأحداث والقراءات والوقائع. ولكن لماذا يعجز العرب عن الوحدة أو التكامل والتعاون والعمل الإقليمي العربي على الأقل؟ هل هو مخطط خارجي مفروض أم هي المصالح القطرية الضيقة الآنية التي تعجز عن رؤية المصالح الإستراتيجية الكبرى؟

لقد جرت محاولات كثيرة للوحدة والعمل المشترك والتعاون الإقليمي بين العرب، وقد يكون من الظلم وصفها بالفشل المطلق، فقد نجحت تجارب وحدوية وترسخت مثل المملكة العربية السعودية التي تكونت من مجموعة من الأقاليم الكبيرة التي كانت مستقلة عن بعضها البعض مثل نجد والحجاز وعسير، ودولة الإمارات العربية المتحدة التي تكونت من مجموعة إمارات كانت مستقلة ثم اتحدت في فدرالية

(*) وحدة البحوث والدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد.

تعطي خصوصية لكل إمارة واستقلالية في بعض المجالات وتوحد أعمالا أخرى كالدفاع والتعليم والصحة، وتوحد شطرا اليمن الجنوبي والشمالي عام ".. وها هي ذي الدولة بعد مضي سنة لا تزال موحدة بل واستطاعت تجاوز محنة الانفصال التي جرت عام ".. .

وفشلت محاولات أخرى للوحدة مثل محاولة محمد علي لإقامة دولة عربية شملت مصر والسودان والحبشة والصومال ثم امتدت إلى الجزيرة العربية والشام، ولكنها تقلصت بسرعة تحت ضغط الدول الكبرى الاستعمارية واقتصرت على مصر والسودان. ومملكة سوريا والعراق التي أسسها الملك فيصل عام ، والوحدة بين مصر وسوريا (–)، والوحدة الأردنية العراقية عام ، ومصر والسودان التي استمرت فترة طويلة لكنها كانت أقرب إلى الكونفدرالية والبعض يعتبرها أقرب إلى الاحتلال، ولم تر النور المشروعات والأفكار والمحاولات الوحدوية الكثيرة مثل سوريا والأردن، ومصر وليبيا.وقامت مشروعات للعمل المشترك بدون وحدة أولها جامعة الدول العربية التي تأسست عام بمبادرة من قادة الدول العربية التي كانت مستقلة وهي مصر والأردن واليمن والسعودية وسوريا ولبنان ثم انضمت إليها جميع الدول العربية التي استقلت. وتضم الجامعة اليوم . دولة عربية مستقلة وفلسطين ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد استمرت الجامعة في العمل المؤسسي المنتظم منذ قيامها وإن تعثرت مسيرتها وواجهت كثيرا من المشاكل لكنها اليوم مؤسسة إقليمية لها شخصيتها الدولية، وتضم مؤسسات ومجالس كثيرة تعمل مثل القمة العربية والأمانة العامة والمجالس الوزارية والاتحادات التخصصية.

ورغم أن جامعة الدول العربية لم تحقق الطموحات العربية فقد حققت بعض الإنجازات، ويمكن تسجيل بعضها على تواضعه مثل: تنامي التجارة البينية العربية من . إلى .%، وبالطبع فإنه يبقى رقما ضئيلا يعبر عن علاقات تجارية واقتصادية بائسة بين الدول العربية ويجعل فكرة التكامل والاعتماد المتبادل بين الدول العربية فكرة بعيدة المنال، والرفع النسبي للحواجز الجمركية وهو إجراء وإن جاء في سياق العولمة والمشاركة في منظمة التجارة العالمية لكنه يعطي زخما وفرصة للعلاقات التجارية بين الدول العربية، والانفتاح الإعلامي الذي تؤديه الفضائيات العربية، والتقارب السياسي ومحاولات المصالحات القومية وفض النزاعات الحدودية بين الدول

العربيـة. وتعـد تجربـة مجلـس التعـاون الخليجـي أكثـر محـاولات التجمعـات الإقليميـة العربية نجاحا في شبه الجزيرة العربية وقدرة على الاستمرار، فمنذ قيامه عام واجتماعاته على جميع المستويات تنعقد بانتظام ولم تتخلف عنه دولة سوى مرة واحدة عندما قاطعت البحرين الاجتماع الذي عقد في قطر عام ولكن الدولتين تمكنتا من تجاوز الأزمة بينهما بالرجوع إلى محكمة العدل الدولية التي قضت بحل وسط اعتبرته الدولتان مكسبا لهما، بل إن الدولتين أعلنتا وضع دراسة للربط البري بينهما عبر جسر معلق، وأمكن أيضا إنهاء مجموعة من النزاعات الحدودية بين الدول الخليجية.ولكن المجلس ينظر إليه على أنه استجابة لهاجس أمني، وهو ما يحول دون تطوره إلى عمل حقيقي مشترك في المجالات الاقتصادية والتعليمية والدفاعية، كما أنه باستبعاده للعراق واليمن فقد تجاوز الحقائق الجغرافية وأهمل مصدر الأهمية الإقليمية والرصيد الحقيقي لموارد القوة، واقتصر على دول قليلة السكان لا تشكل في مجموعها (مليونا) تجمعا لإقليم فاعل ومؤثر.

ويمثل مجلس الوحدة المغاربية كتلة جغرافية وبشرية مناسبة لدول المغرب العربي، وقد شكل على هذا الأساس عام ولكن عصفت به الخلافات الجزائرية المغربية حول الصحراء الغربية وغدا متوقفا أو مشلولا منذ عام رغم أن أزمة الصحراء الغربية قائمة قبل قيام مشروع الوحدة المغاربية ولم يتمكن مجلس التعاون العربي المكون من مصر والعراق واليمن والأردن من الاستمرار رغم ما تمثله هذه الدول الأربع من كتلة بشرية واقتصادية مهمة فقد عطلته الجغرافيا وشلته الخلافات المصرية العراقية، ثم عصفت به حرب الخليج الثانية التي استتبعت الاحتلال العراقي للكويت عام .

وهنا يطرح سؤال عن الجغرافيا الإقليمية والسياسية ومدى أهميتها واعتبارها في العمل العربي الإقليمي، وكيف ننظر جغرافيا وجيوسياسيا وجيوستراتيجيا إلى التجمع والعمل المشترك، فهل الوطن العربي إقليم قائم بذاته يملك الفرص الجغرافية والسكانية والقوة للتجمع والعمل المشترك أم هو امتدادات لأقاليم أخرى تشمل غير الدول العربية؟ وهل يمتلك العالم العربي استراتيجية واضحة يواجه بها التحديات التي تهدد حاضره ومستقبله؟ .على هذا الاساس سيتم تناول الموضوع على وفق الهيكلية الاتية :

المبحث الاول : نظرة عامة النظام الاقليمي العربي .

– اولا : نظرة عامة

– ثانيا : سياسات التفاعل الاقليمي العربي والعوامل المعيقة له .
– ثالثا : ازمات اقليمية متعاقبة .
المبحث الثاني : واقع النظام الاقليمي العربي بعد الحرب على العراق .
– اولا : المحددات .
– ثانيا : تغير موازين القوى .
المبحث الثالث : آليات تفعيل النظام الاقليمي العربي .
– اولا : بما يخص العراق والتوازن بين السياستين الداخلية والخارجية .
– ثانيا : بما يخص صانعي القرار العرب والنهوض بالنظام الاقليمي العربي
: الاسس اللازمة للاستراتيجية الفكرية العربية .
: محددات النهوض بالاستراتيجية السياسية العربية .
: محددات تفعيل الاستراتيجية العسكرية العربية .
: صيغ استراتيجية اجتماعية – اقتصادية عربية فاعلة .

المبحث الاول: النظام الاقليمي العربي

اولا: نظرة عامة.

يشكل النظام الاقليمي نطاقا فرعيا ضمن اطار البيئة الخارجية التي يتشكل عنها النظام الدولي، ولذلك فأن المقصود بالنظام الاقليمي هو "اسلوب للمارسة في التعامل بين الدول المختلفة التي تنمي الى اقليم واحد".(") وهناك تقييدات تفرز معايير عامة لمنظومات التعاون الاقليمية او للنظام الاقليمي يمكن اجمالها بما يأتي:(")

". وجود اثنين او اكثر من الاطراف الفاعلة ضمن بيئة اقليمية مشتركة .
. اشتراك هذه الوحدات بصفات ومميزات مشتركة تدفعها نحو التفاعل فيما بينها بأنتظام وقوة عبر نمط من العلاقات والروابط ، بحيث يؤدي اي تغيير في بعض الاجزاء الى التأثير سلبا او ايجابا على الاجزاء الاخرى .
. الاعتراف بالمنظومة الفرعية من قبل اللاعبين في البيئتين الاقليمية والدولية بصفتها حالة اقليمية متميزة .
. تكون الاطراف المقصودة متجاورة بشكل عام .

---

(١) د. هاني الياس خضر : العراق ومحيطه العربي (دور العراق كموازن اقليمي) ، مجلة دراسات استراتيجية ، عدد ٦ ، بحث في العراق ومحيطه العربي (وقائع المؤتمر السنوي الثالث) ، (جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، ١٩٩٩) ، ٥٥ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٦ . كذلك ينظر : د. فواز جرجيس : النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى ط١ ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧) ، ص٢٤ .

وعليه، يمكن تناول بالدراسة اي نظام اقليمي من عدة جوانب : ( )

- الخصائص البنيوية للنظام وسماته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومستوى التفاعل فيما بينها .
- نمط الامكانيات والقدرات التي تحدد مستوى القوة في النظام .
- نمط السياسات والتحالفات الناجمة عن طبيعة العلاقات والمصالح المتداخلة بين اعضاء النظام الاقليمي.

ان النظام الاقيمي العربي لم يعرف الاستقرار في أي حقبة من تاريخه الحديث. فبعد مرحلة طويلة من الحروب المتعاقبة والهزائم التي شهدها عندما كان يشكل حتى القرن العشرين جزءا من الإمبراطورية العثمانية، جاء عصر الاستعمار بأسمائه المختلفة من استيطان إلى وصاية وحماية أممية ليفتح صفحة جديدة في تاريخ الصراعات الشرق أوسطية.وباستثناء فترات قصيرة متقطعة نجحت فيها سلطات الاحتلال في إخماد الثورات المتتالية احتلت حروب المقاومة العديدة والرد الاستعماري عليها الحقبة الاستعمارية بمجملها. ولن تنتهي هذه الحروب إلا بنيل الاستقلال وتكوين الدول الحديثة والجديدة، أي في الواقع بتكوين الخريطة الجيوسياسية الراهنة للعالم العربي وهي الخريطة التي كانت قد رسمت في سياق التنافس على توزيع مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية، ولم يكن لها منطق آخر سوى تكريس مصالح هذه الدول ونفوذها..لم تكد الحقبة الاستقلالية تبدأ حتى أخذت ديناميكيات الصراع والتنافس التي حكمت تكوين الدول في الظهور والتحكم بسياسات وسلوك النخب الحاكمة الجديدة. وصارت النزاعات العربية السياسية والعسكرية سمة لعصر مابعد الاستقلال.( )

وبقدر ماعكست هذه الصراعات الخلافات التي شجعت عليها طبيعة النظام ما بعد الاستعماري ، ساهمت أيضا ولا تزال في إعادة إنتاجه والإبقاء عليه. وهو نظام قائم على ثلاث قواعد رئيسية التفتيت الكبير للفضاءات الجيوسياسية أو تجزئة الإقليم، والتبعية للدول الكبرى، والتدخلات الأجنبية القوية وفي مقدمتها إسرائيل.(()

ثانيا : سياسات التفاعل الاقليمي العربي والعوامل المعيقة له

---

(٣) ينظر :علي الدين هـ ل وجميل مطر :النظام الاقليمي العربي دراسة في الع قات السياسية العربية (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، ص٢٠ – ص٢٥ .

(٤) ينظر عبد الاله بلقزيز :الدولة في الفكر الاس مي المعاصر (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٢) ، ص١٩ .

(٥) د. سامي الشيخ محمد ، اشكاليات النهوض في الفكر العربي الحديث ، مجلة الفكر السياسي ، عدد ٢٥ ، السنة الثامنة ، (دمشق، اتحاد الكتاب العرب ، ٢٠٠٨) ، ص٣١ .

يقوم التفاعل الإقليمي أساسا على إدراك المصالح والسعي لتحقيقها والتعاون والاعتماد المتبادل لإنجاز ما لا يمكن إنجازه بتكاليف وأوقات وجهود أقل بغير العمل الإقليمي. كما يقوم على حراك طبيعي واجتماعي ترعاه الحكومات بالتشريعات والتسهيلات الممكنة ضمن شروط جغرافية وجغرافية سياسية تاريخية إستراتيجية، وهو أمر لا يتحقق بالأماني السياسية والضغوط الآنية وردود الأفعال والإملاءات الخارجية ولا بالقوة والقهر بطبيعة الحال.( )

لقد بدأ العمل الإقليمي العربي مع بداية تشكل الدول العربية الحديثة وعليه توجد مجموعة من الظروف التي تحكم التفاعل العربي والعمل الإقليمي من حيث النجاح او الفشل وهي :

- الديمقراطية وأنظمة الحك-.

إن الوضع الديمقراطي في الدول العربية ضعيف وأنظمة الحكم فيها نخبوية فوقية وتسلطية، والواقع أن ثمة تفاوتا عربيا كبيرا في مستوى الديمقراطية وفي طبيعة أنظمة الحكم أيضا وسياساتها ومواقفها، وهو تفاوت يجعل العمل الإقليمي المشترك متعذرا، فبعض الدول تجري فيها انتخابات نيابية منتظمة خلافا لدول أخرى، كما أن نزاهة الانتخابات ومطابقتها للمعايير الديمقراطية أيضا أمر متفاوت بدرجات كبيرة. وبعض الدول ملكية وبعضها جمهورية عسكرية، ويبدو أن بعضها متجه إلى جمهورية وراثية. ويمتد الاختلاف إلى الصحافة والتعددية السياسية والتشريعات، ثم المواقف الكبرى من الصراع العربي الإسرائيلي والقوى العظمى المهيمنة والصراعات الإقليمية ( ).

- المصالح والأهداف

ان الحدود الدنيا للتفاعل الاقليمي لاتحتاج إلى وفاق تام وتطابق في المصالح والمواقف والأهداف لكن يجب التمييز بين المتفق عليه ومواضع الاختلا -. -في العمل العربي الإقليمي أن أي تعارض يؤثر على كل القضايا الأخرى المتفق عليها، ولم يستطع القادة العرب الفصل بين القضايا ولا إدراج المتفق عليها فقط في العمل الإقليمي.( )

---

(٦) ينظر: عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦) ، ص٢١
(٧) جمال علي ، ازمات النظام العربي واليات المواجهة ، (دارالشروق ،٢٠٠١) ، ص٧٦
(٨) رئيف خوري ، الفكرالعربي الحديث ، تقديم محمد كامل الخطيب، ط٣، (دمشق1993)، ص٤٣ .

ويلاحظ مثلا أن مجلس وزراء الداخلية العرب يعمل بانتظام وينسق أعمال الدول العربية في مجالات الأمن المختلفة دون أن تعطله أبدا الخلافات والبيرقراطية العربية، مما يدل على أن توافر الدافع القوي الملح لدى القادة العرب سيجعل العمل الإقليمي ممكنا. ولكن يبدو أن الهاجس الأمني هو القضية الوحيدة التي تمتلك حضورا كبيرا في التخطيط والعمل المشترك، في حين لم تصل قضايا التنمية والاقتصاد والثقافة ومواجهة التهديدات والمخاطر الإقليمية إلى مستوى الهاجس الأمني. وكان مجلس التعاون الخليجي محاولة لاحتواء التهديد الإيراني ومواجهته بعد قيام الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني عام ثم نشوب الحرب العراقية الإيرانية عام . ومن جهته وقع الاتحاد المغاربي ضحية الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية التي تعتبرها المغرب جزءا منها، كما أن ليبيا لم يعجبها موقف الدول المغاربية تجاه المقاطعة الدولية التي فرضت عليها بسبب أزمة لوكربي.(٩)

- الدوافع السياسية والإقليمية .

يبدو واضحا الدافع السياسي والأمني في نشأة التجمعات الإقليمية العربية وعملها وأيضا في أسباب فشلها، فالصراع العربي الصهيوني كان محور العمل الإقليمي العربي، والتعامل معه كان أهم أسباب الخلاف والانقسام أيضا. وقد نشبت عدة حروب عسكرية بين العرب وإسرائيل تمخضت عن قيام إسرائيل في قلب الوطن العربي وتوسعها على حساب الدول العربية المحيطة بها، ثم عقدت اتفاقيات سلام بين بعض الدول العربية وإسرائيل. وكانت هذه الحروب ضمن سياق عمل إقليمي عربي مشترك تتباين فيه النوايا ووجهات النظر والمواقف. (١٠) ورغم الاختلاف والانقسام بين العرب حول الموقف من الصراع العربي الصهيوني فقد بقي هذا الصراع أهم حافز ومنبه لقيام نظام عربي يواجه هذا التحدي. ولكن الصراع العربي الإسرائيلي رغم قوة تأثيره ودافعيته لم يكن كافيا لعمل دفاعي وإقليمي أو توحيد البرامج والخطط وتنسيقها إلى مستوى فاعل ومؤثر، إلا أنه يبقى مع ذلك من المسائل الإيجابية التي تدفع العرب إلى محاولة التنسيق واللقاء. شهد العمل الإقليمي العربي نكسة عام بسبب الاحتلال العراقي للكويت ثم قيام حرب الخليج الثانية .انقسمت الدول العربية حول التعامل مع الأزمة وأدى الوجود الأميركي العسكري المكثف إلى حالة

---

(٩) حازم صاغية ، وداع العروبة ، (بيروت ، دار الساقي ، ١٩٩٩) ، ص٤٣ .
(١٠) جمال علي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١ .

هيمنة أمنية وإستراتيجية على المنطقة وتهديد الدول العربية في أمنها وسيادتها. واندفعت بعض الدول والأطراف العربية في إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع إسرائيل، وعقد المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمشاركة إسرائيل في المغرب الأردن القاهرة والدوحة، وبدا كما لو أن النظام العربي سينهار تماما ليحل محله نظام شرق أوسطي تشارك فيه إسرائيل بدور قيادي وفعال.( )

– المياه.

يمثل نهر النيل شريان الحياة في مصر والسودان ويمثل حزامهما الأمني الإستراتيجي. وتحتاج الدولتان إلى العمل معا ومع الدول الأخرى المشاركة في حوض النيل وهي: إثيوبيا وإريتريا وكينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية من أجل تقاسم المياه وضمان تدفق الحصص وعدم الاعتداء على الوضع المائي والإستراتيجي وتهديده. وقد حاولت إثيوبيا في بداية السبعينات تشييد منشآت على النيل الأزرق، وهو ما دفع مصر إلى التهديد بالقوة لمنع قيام المشروع. ووضعت الإدارة الأميركية دراسات اقترحت فيها على إثيوبيا إقامة . سدا وخزانا تستوعب . مليارات متر مكعب. وقد وقعت مصر وإثيوبيا عام على إطار تعاون بشأن استخدام مياه النيل على أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي مع الامتناع عن أي نشاط يضر بمصالح الطرف الآخر. وكانت مصر والسودان قد وقعتا على اتفاقية في نفس المجال عام ، كما وقعت مصر مع أوغندا اتفاقية عام . وثمة مشكلة بين تركيا وكل من سوريا والعراق بشأن نهري دجلة والفرات، وتختلط قضية المياه هنا بالصراع التركي الكردي والعلاقات الإسرائيلية التركية والخلاف السوري التركي حول لواء الإسكندرونة السوري الذي أقطعته فرنسا لتركيا أثناء استعمارها لسوريا عام والمطالب التركية الإقليمية في الموصل وشمال العراق. وتواجه موريتانيا مشكلة مياه نهر السنغال الذي يمر بأراضيها وينبع من السنغال. وعليه قضية المياه تفرض على الدول العربية بناء قوة مؤثرة تتعامل مع الدول الأخرى التي تهدده مائيا بتنافس مؤثر ولا تستطيع دولة واحدة بمفردها أن تحل مشكلاتها المائية مع دول الجوار، وتستلزم أيضا قدرة عربية على التعاون الإقليمي مع الدول الأخرى التي تشكل امتدادات جغرافية وإقليمية للوطن العربي، كتركيا وإيران والسنغال وإثيوبيا وكينيا

(١١) انعام رعد الصهيونية الشرق وسطية والخطة المعاكسة ، (بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٩٧)، ص٣٢

وأوغندا والكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي وتشاد وتنزانيا، ولكن الدول العربية كانت تواجه قضاياها المائية وهي في حالة خلاف مع شركائها العرب، مثل النزاع المصري السوداني،والنزاع السوري العراقي.( )

– النزاعات العربية البينية .

تواجه معظم الدول العربية –أو واجهت لفترة طويلة– خلافات سياسية ونزاعات حدودية فيما بينها. وكانت هذه الخلافات تهدد العمل الإقليمي دائما أو تعطله نهائيا دون أن تستطيع المؤسسات الإقليمية تجاهلها أو تحييدها ولا حلها. وقد اتخذ مؤتمر القمة العربية عام – قرارا بإعداد آلية للجامعة العربية لتسوية النزاعات العربية وفضها، وإنشاء محكمة عدل عربية، ولكن هذه القرارات مازالت حبيسة أعمال اللجان القانونية رغم أنها صادرة عن مؤسسة القمة العربية التي يفترض أنها الجهة الأعلى والأكثر أهمية.( )

– مؤسسة القمة العربية .

تعد مؤتمرات القمة العربية التي بدأت بالانعقاد عام مؤشرا على مستوى وقدرة الدول العربية على العمل المشترك والتجمع. ورغم تمحورها حول الصراع العربي الإسرائيلي فإنها كانت ومازالت حالة إيجابية يمكن أن تفعل العمل الإقليمي. وقد واصلت القمة العربية انعقادها بدون انتظام حتى عام حيث عقد مؤتمر القمة في عمان بناء على اتفاق مسبق بعقد قمة دورية، ثم عقد المؤتمر التالي في بيروت في المكان والموعد المتفق عليهما. وكانت جرت محاولات سابقة لجعل القمة العربية منتظمة دوريا ولكنها لم تنجح. ثم تعرضت مؤسسة القمة لشلل كامل عام وحتى عام وعقد مؤتمر القمة العربية عام بعد غياب طويل، وكان السبب المباشر للانعقاد هو صعود اليمين الإسرائيلي ومجيء الليكود إلى الحكم. وقد كشف التفرد الأميركي في قيادة العالم حدة الانكشاف الذي يلازم الدولة القطرية. وضاعف من جسامة الخطر الصهيوني –وربما من أسباب استفحاله– تصاعد العجز في قدرات الدولة القطرية وخاصة في مجال الأمن.( )

---

(١٢)خليفة عبد المقصود،الامن المائي في الوطن العربي التهديدات واجراءات الترشيد،مجلة التقدم العلمي،عدد ٤٩، ٢٠٠٥، ص٥٩.
(١٣) جمال علي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١ .
(١٤) جمال علي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١ .

لقد اطلقت العديد من المحاولات لتفعيل العمل العربي المشترك وتعزيز التكامل العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وان معظم هذه الاتفاقيات جاءت في ظروف وضغوطات سياسية شديدة وليست نتيجة الحاجة والاقتناع الحقيقي لدى اصحاب القرار في هذه البلدان، ولابد من الاشارة الى وجود اسباب موضوعية متعددة تعيق العمل العربي المشترك ومن هذه الاسباب الاتي:( )

. غياب المحور السياسي والاقتصادي الجاذب: فمعظم حركات التكامل في العالم تبدأ بوجود محور قوي جاذب ينجح في شد الاطراف الاخرى اليه بشكل تدريجي ، وقد كان يمكن لمصر ان تلعب هذا الدور في المنطقة العربية لو انها نجحت بالارتباط جذريا مع دول عربية اخرى .فضلا عن عدم قاطرة سياسية–اقتصادية – اجتماعية تشد الدول العربية الى بعضها البعض ، فتحرير التجارة والتبادل التجاري ليس كافيا بحد ذاته، ففي الحالات العالمية كانت هناك هناك خططا مشتركة للنهوض الصناعي او التكامل السياسي والاقتصادي وهذا ما هو غائب عن كل برامج التكامل العربية اليوم .وقد كان يمكن ان يشكل النفط مثل هذه القاطرة من خلال مشاريع مشتركة لتطويره والاستفادة الاقتصادية منه، لكن اصحاب القرار في الدول العربية لم يروا في النفط عاملا موحدا يجمع حولهم باقي الدول العربية غير النفطية في برنامج تنمية مستدامة شاملة اقليميا بأستثناء محاولة مجلس التعاون في الخليج حيث كان النفط وتماثل الانظمة السياسية العاملان الدافعان للتعاون.

. رواسب التخلف العام من مرحلة الاستعمار السابقة، فالمنطقة العربية لم تواكب الثورة الصناعية وواجهت عند استقلالها ظروف تخلف شامل ما زال العديد من دول العالم النامية تعاني منه.

. عدم تبلور تيار تجديدي تنموي ثقافي يكون برنامجا وطنيا قوميا شاملا تلتف حوله قوى المجتمع بغض النظر عن الخلافات السياسية الآنية، فاليابان وكوريا نجحت عبر برنامج وطني للتنمية الشاملة اد: القوى الفاعلة في المجتمع.

. اقتصار العمل العربي المشترك على مستوى القرار السياسي، بمعنى انه لم يكن هناك قرار سياسي ملزم نابع من حقائق اقتصادية واجتماعية موضوعية سواء كانت على

---

(١٥) عبد الخالق عبد الله ، الولايات المتحدة الامريكية ومعضلة الامن في الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي ، عدد٢٩٩ ، السنة ٢٦ (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤) ، ص٢٤ .

مستوى القطر الواحد او على المستوى الاقليمي، يضاف الى ذلك ان معظم القرارات كانت فوقية ولم يكن هناك سعي جاد لاشراك الفئات المجتمعية في اتخاذ القرار وتنفيذه، فلا توجد تعبئة مجتمعية لتقبل قرارات العمل العربي المشترك او المشاركة في التنفيذ وتحمل نتائجه سواء كانت ارباح او خسائر.

- اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والقانونية السائدة في البلدان العربية ، وعدم وجود الية جادة للتنسيق والتقارب بين هذه النظم باستثناء ما تقوم به جامعة الدول العربية . فالاختلاف واضح بين النظم السياسية والاقتصادية في البلدان العربية مثل العديد من الاختلافات الفنية والقانونية ومنها : (:)
  - اختلاف الاطر القانونية والتشريعية.
  - اختلاف بيئة العمل الاقتصادي والاستثماري.
  - ضعف شبكات الربط الاقليمية كالاتصالات والنقل والجسور والخدمات العامة
  - اختلاف المصطلحات التقنية المستخدمة في مختلف المجالات العملية .
- ضعف مؤسسات المجتمع المدني في معظم الاقطار العربية ، وضعف التواصل بينها عبر الحدود السياسية وبالتالي ضعف تأثيرها في الضغط نحو تكامل عربي جدي ، فاهم ما يدفع لانجاح العمل العربي المشترك وتطوير النظام الاقليمي العربي هو مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وضغطها على اصحاب القرار السياسي ، وفي هذا المجال لابد من التأكيد على الدور الذي تلعبه هيئات القطاع الخاص ومنها اتحاد نقابات العمال ورجال الاعمال وجمعيات المرأة، اذ لعبت مؤسسات المجتمع المدني دورا كبيرا في المناطق الاخرى من العالم عبر الحدود السياسية ليس في التمهيد للتعاون الاقليمي وانما ايضا في دفع اصحاب القرار للاستمرار في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة ورفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية ذلك .

ثالثا : ازمات اقليمية متعاقبة .

---

(١٦) ينظر : السيد يسين، الامبراطورية الكونية الصراع ضد الهيمنة الامريكية (القاهرة ، نهضة مصر للطباعة ، ٢٠٠٤) ، ص٥٤ .

منذ البداية كان هذا النظام العربي الحديث حاملا لتناقضات هيكلية ومنبعا لتناقضات متجددة تناقضات بين مطلب السيادة للدولة ومطلب التعاون للوصول إلى تنمية إقليمية، وبين منطق الانتماء العربي الشامل ومنطق الولاء الحصري للدولة الذي جعلته غيرة النخب الحاكمة أساسا لبناء وطنيات محلية ضيقة وغير فعالة .( )
حاولت الدول العربية تجاوز هذه التناقضات الهيكلية بإنشاء جامعة الدول العربية. وكانت وظيفة الجامعة مزدوجة أولا إرضاء مشاعر الانتماء العربي الشعبية العريضة مع المحافظة على السيادة المطلقة للدول الأعضاء فيها والدفاع عنها، وثانيا امتصاص الصدمات المتوقعة بين الدول واستدراكها. وهكذا أصبحنا أمام نظام يرتكز كليا على الدولة القطرية في تحقيق خطط التنمية والأمن والدفاع الوطني أو الخارجي من جهة، ومن جهة أخرى جامعة عربية وظيفتها التعبير الرمزي عن الانتماء الثقافي والتاريخي الواحد والعمل كصمام أمان في مواجهة الصدامات والصراعات المؤكدة التي لابد أن تفجرها خطط التنمية والدفاع والأمن الوطنية المتنافسة خاصة مع اعلان قيام اسرائيل. وقد أدرك بعض القادة العرب أنه لا يمكن الاعتماد على الجامعة العربية وميثاقها لتجاوز تناقضات الوضع الاستعماري وبناء نظام إقليمي جديد يتمتع بالحد الأدنى من المعقولية والاتساق والفاعلية في مواجهة مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والرد على مشاكل الاستقرار السياسي والأمن والدفاع الوطنيين. نشأت إلى جانب الجامعة العربية سياسات الوحدة العربية التي قادتها أحزاب ثم حكومات في مقدمها الحكومة الناصرية. وقد تبلورت هذه السياسات في عقد الستينات لتشكل ما يمكن تسميته بالبرنامج القومي العربي الذي كان مضمونه الرئيسي تحقيق اتحاد البلدان العربية، والخروج من دائرة التبعية، ومحاربة مشاريع التدخل الأجنبي في الشؤون الإقليمية، سواء أكان التدخل على شكل مشاركة في أحلاف دولية كحلف بغداد المشهور، أو في شكل حملة عسكرية كحرب السويس التي شنها عام التحالف الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر.( )

وقد شغل الصراع العنيف الذي قادته حركات ومنظمات وشخصيات نسبت نفسها إلى البرنامج القومي العربي ودافعت عنه، عقد الستينات بأكمله وحقق نتائج

(١٧) محمد رضوان، منازعات الحدود في الدول العربية: مقاربات سوسيو تاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية(بيروت، فريقيا الشرق، ١٩٩٩) ، ص٤٥ .
(١٨) محمد رضوان ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١ .

كان أهمها تغيير العديد من الأنظمة العربية التقليدية التابعة للدول الكبرى أو المتحالفة معها في اليمن والعراق وليبيا ومصر والجزائر ومنها أيضا الوحدة السورية المصرية (فبراير/ شباط). لكن البرنامج القومي العربي الذي كان يشكل تحديا مباشرا وفي جميع الميادين للأسس التي يستند إليها النظام القائم في المنطقة، جمع ضده قوى عديدة وواسعة محلية وخارجية عزز اهتمامها بالمنطقة ارتفاع قيمة النفط في الإستراتيجيات الدولية.( ).

ومع انحسار المشروع القومي العربي عادت الحكومات العربية إلى إحياء الجامعة العربية منذ بداية السبعينات من القرن العشرين كغطاء لنظام الدولة القطرية ومن ورائه لنظام التجزئة والتبعية والتدخل الخارجي وفرض الأمر الواقع. لكن هذا النظام الإقليمي الذي صاغته القوى الاستعمارية التقليدية الفرنسية البريطانية تعرض لهزة كبيرة في حرب الخليج الثانية عام ليترك المنطقة من دون أي قاعدة للتعاون أو الحوار، رغم مظاهر الحفاظ على الجامعة العربية .( )

ترك انهيار النظام الإقليمي العربي المنطقة في حالة من الاضطراب والفوضى وزعزعة الاستقرار الشاملة في الوقت الذي لا يكف فيه وزنها عن الارتفاع في حساب الإستراتيجيات الدولية بسبب ثلاثة عوامل رئيسية : (()

). تطور جيوسياسة الطاقة النفطية وتزايد أهمية نفط الخليج والشرق الأوسط بالنسبة للمستقبل، لما يمثله من احتياطيات مؤكدة وضآلة في تكاليف الإنتاج.

.. دعم اسرائيل والارتباط بمصيرها في إستراتيجيات السياسات الداخلية والقومية للدول الكبرى وبشكل خاص الولايات المتحدة.

.. الأزمة الجيوسياسية التي فتحتها نهاية الحرب الباردة وتحول العالم العربي والإسلامي إلى المسرح الرئيسي للصراع بين الكتل الكبرى على إعادة ترتيب المواقع الدولية وسعي جميع الأطراف القوية على حل مشاكلها على أراضيه وعلى حسابه.

وجاءت أحداث سبتمبر/ أيلول التي تشكل إحدى نتائج هذا الصراع الجزئية لتكرس هذا الوضع وتعطي الولايات المتحدة الطامحة في احتلال

---

(١٩) رئيف خوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٨.
(٢٠) سيد انور ابو علي ، الواقع العربي وافاق التطوير (جامعة الدول العربية وفلسفة التطوير) ، مجلة شؤون عربية ، عدد ١١٧ (القاهرة ، ٢٠٠٤) ، ص١٥.
(٢١) غازي حسين ، النظام الاقليمي والسوق الشرق وسطية ، (دمشق ١٩٩٤)، ص ٣٦

الموقع الأول في النظام العالمي الجديد الناجم عن انهيار جدار برلين، المبرر شبه الأخلاقي للسيطرة على الشرق الأوسط وموارده وحسم النزاع عليه. وهكذا سيرتبط الصراع للسيطرة على هذه المنطقة بالصراع ضد الإرهاب أو بما ستبلوره الولايات المتحدة باسم الحرب العالمية ضد الإرهاب الذي سيرتبط لأول مرة في مخيلة الرأي العام الدولي بالعالمين العربي والإسلامي.( )

وبموازاة التفاقم المستمر في الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار الإقليمي تتزايد أوضاع الشعوب والمجتمعات سوءا، فتتضافر المخاوف على المصير العام والأمن الفردي مع مستويات التنمية الاقتصادية المحدودة والإدارات الفاسدة والغياب الكامل للمشاركة في المسؤوليات العامة وانعدام الحريات والضغوط النفسية والقلق على الهوية العربية أو الإسلامية وهكذا يبدو العالم العربي الذي عانى منذ القرن التاسع عشر من التدخلات الغربية المستمرة، هو الرجل المريض الرئيسي لعالم ما بعد الحرب الباردة، وهو مصدر المخاطر والتهديدات الكامنة وغير المعروفة التي ينبغي الحذر منها.( ) وشيئا فشيئا يصبح من البديهي لدى الدبلوماسية الدولية والغربية منها بشكل خاص تأييد التدخل في هذه المنطقة وفرض التغيير عليها ومساعدتها على ضمان الحد الأدنى من الاستقرار والتقدم. وقد شكلت الحرب التي شنتها قوات التحالف الدولي لنزع سلاح العراق منذ بداية وما تبعها من حصار، ثم الحرب الثانية التي قادتها قوات التحالف الأميركية البريطانية من أجل تغيير النظام السياسي التجليات الأولى لهذه السياسة الجديدة الدولية تجاه المنطقة، وهي سياسة التدخل المباشر –بما في ذلك العسكري– لإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية . ( )

وبقدر ما تشكل هذه السياسة اعترافا بانهيار النظام الإقليمي الذي وضعته هذه الدول نفسها عشية الاستقلال وبذلت جهودا مستمرة للاحتفاظ به، فإنها تؤكد خروج مصير المنطقة من بين أيدي شعوبها وفرض الوصاية عليها. ومهما كانت نتائج الحرب الراهنة التي شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق منذ مارس/ فقد أسست لسياسة غربية جديدة تجاه المنطقة فاتحة عملية طويلة من التدخلات التي ستقود إلى انتزاع ملكية البلاد العربية من أيدي النخب المحلية السائدة بصورة تدريجية بانتظار تكوين نخب جديدة

---

(٢٢) ينظر السيد يسين ، ، مصدر سبق ذكره ، ص٥١ .
(٢٣) انعام رعدالصهيونية الشرق وسطية والخطة المعاكسة، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٧)، ص ٦٢
(٢٤) السيد يسين ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٤ .

قادرة –في نظر الدول الكبرى المعنية بمصير المنطقة عن قرب– على حمل المسؤولية حسب الأسس والمعايير والمصالح الخاصة بهذه الدول وبالنظام العالمي.( )

وقد فتحت هذه العملية – وستفتح بالضرورة– الباب أمام حرب مواقع ونفوذ مستعرة بين هذه الدول الكبرى نفسها وفي مقدمها الدول الأوروبية القوية والولايات المتحدة الأميركية. إن تغيير النظام الإقليمي الذي ورثه العرب من حقبة ما بعد الاستقلال مباشرة ، ليس ممكنا من دون تغيير النظام الوطني في هذه البلاد واستعادة الجمهور العربي الواسع للسلطة التي انتزعت منه من قبل نخب كرست نفسها وصية على الشعوب وحامية لها في الوقت نفسه. فمأساة العرب نابعة من النظم التي لم يختاروها بأنفسهم، ولكنها فرضت عليهم بالقوة والتزوير. وما لم تتغير قاعدة العمل والسلوك داخل البلدان العربية فلن تتغير أيضا قواعد العمل التي تحكم العلاقات العربية العربية.وستظل حساسيات الزعماء الصغار الشخصية التي أجهزت على كل محاولات التعاون والتكتل والعمل الجماعي العربي في الماضي ستظل تتحكم بأمن الشعوب ومصيرها ومستقبلها، إذا كان لا يزال هناك مجال للحديث عن مستقبل.

المبحث الثاني: واقع النظام الاقليمي العربي بعد الحرب على العراق .

اولا : المحددات :

أوجدت المتغيرات الإستراتيجية التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة وخاصة بعد الحرب على العراق عام ، مجالا جيوسياسيا معقدا ومتشابكا. تضيق في إطاره اهتمامات الأنظمة السياسية إلى حدود جغرافيتها الطبيعية، في محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها. ولكن بنفس الوقت، حتمت متطلبات الأمن والدور والمكانة على تلك الأنظمة، التمدد إلى الفضاء الإقليمي انطلاقا من اعتبارات تاريخية وأيديولوجية تصب في صلب العقيدة الأمنية والسياسية لهذه النظم السياسية، لأمر الذي تولد عنه نوع من التنافس هو في حقيقته درجة من درجات الصراع، أو نمط من أنماطه، ذو طبيعة خاصة ومميزة. وبما أن هذا الصراع في أصله هو صراع سياسات وإرادات في شكله الظاهر والمعلن، وصراع وجود في حقيقته، حيث يسود اعتقاد بأن الأهداف التي يتوخى كل فريق تحقيقها هي مصادر خطر حقيقية في هذه اللحظة السياسية المعقدة، فإن الصراع غالبا ما يأخذ شكل المعادلة الصفرية بمعنى

(٢٥)حازم صاغية وصالح بشير ، تصدع المشرق العربي الس م الدامي في العراق وفلسطين (بيروت ، رياض الريس للنشر ، ٢٠٠٤) ، ص١٧٩ .

أن خسارة نقطة من قبل هذا الفريق تضاف إلى الفريق الآخر وهكذا، وعليه فإن الصراع اتخذ أيضا نمطا صلبا يفتقد لأي شكل من أشكال المرونة السياسية.( )

وما يزيد من حدة هذا الصراع وتعقيداته اللامتناهية، ارتباطه بالصراع الدائر في قمة الهرم الدولي، صحيح أن هذا الارتباط ليس صريحا وواضحا كما كان في مرحلة القطبية الثنائية بمعنى ليس ارتباطا تحالفيا، ولا يرتب التزامات معينة على الأطراف المتحالفة ضمنا، ولكنه يقسم أطراف الصراع إلى فريقين لهما سياسات وإستراتيجيات متضاربة ومتنافرة، كثيرا ما تجد ترجماتها الحقيقية في أشكال متعددة من التوترات والاضطرابات الإقليمية، كما أنه يرتبط غالبا بالأمن سواء أمن النظام السياسي ذاته أو الأمن الوطني (القومي) للأطراف. ( )

وتبدو حال العراق، أفضل تجسيدا لذلك النمط من الصراع، فرغم زخم البعد الدولي في الحالة العراقية، فإن الصراعات الإقليمية التي أدارها العراق مع أكثر من طرف في وقت واحد، قد ساهمت بدرجة كبيرة في المآل الذي وصل إليه، فالطموحات الإقليمية للعراق، والرغبة في تغيير الواقع والمعادلة الجيوسياسية للإقليم ذي الأهمية الإستراتيجية، كان لها الدور الكبير في التوافق (الضمني) أقله (إقليميا ودوليا) على ضرورة ابتداع صيغة جديدة لعراق مشذب سياسيا، ولا يعكر صفو الترتيبات الإستراتيجية الإقليمية والدولية المتواضع عليها. غير أن محاولة إعادة صوغ الحالة العراقية، بقدر ما نتج عنها فرص ومكاسب إستراتيجية لبعض الأطراف الإقليمية والدولية، فإنها أنتجت بذات القدر خسائر ومخاطر لأطراف أخرى، ناهيك عن كون السياق الذي اندرجت في إطاره محاولة إعادة الصياغة تلك، بأنه سياق تغييري سعى إلى إعادة صوغ وتشكيل منظومة العلاقات والأدوار والمراتب في الواقع الإقليمي.( )

وهكذا وفي ظل مناخ دولي مستجد وسريع التغيير، لم توفر متغيراته حتى الدول التي تبدو قائدة لهذا النظام الإقليمي، وكذلك التفاهمات التي سادت لعقود، سقطت بفضل عدم قدرتها على مسايرة الأوضاع المستجدة، وبسقوطها وزوال مفاعيلها

---

(٢٦) د. خير الدين العايب : البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي ، مجلة الفكر السياسي ، عدد ١٨-١٩ ،(دمشق ، اتحاد الكتاب العرب ، ٢٠٠٥)، ص٣٣ .
(٢٧) غازي دحمان : الصراع الاقليمي واقعه ومستقبله ، المعرفة (وجهات نظر) ، (www.aljazeera.net)
(٢٨) ينظر : د. خضر عباس (اعداد) العراق رؤية مستقبلية في الع قات الدولية ، (مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٥) ، ص٦٥ .

انكشفت العلاقات الإقليمية على نمط تصارعي جديد بين أطراف ترى أنه من مصلحتها الإبقاء على ذلك الشكل القديم الذي يساعد في إعادة إنتاج تجددها واستمرارها، والحفاظ على مواقفها وأدوارها القديمة، وأطراف أخرى رأت في التغيير فرصة لتغيير واقع إقليمي طالما وجدت نفسها في إطاره مرهونة بإمكانياتها وقدراتها وتطلعات شعوبها لخدمة رؤى وتقديرات ومصالح بدت أنها لا عقلانية ولا رشيدة.

ولا شك أن هذا الصراع في منطقتنا العربية، تساهم مجموعة من العوامل في اشتغال آليته المعقدة: ( )

). افتقاد المنطقة لإطار يضبط الصراعات ويديرها، وذلك بعد أن جرى تقييد حدود وهوامش حركة ودبلوماسية الجامعة العربية إلى أبعد الحدود، واقتصار دورها على مجرد الدعوة للحوار والتلاقي، وهذا في الواقع يشكل تكريسا خطيرا للدور المتدني الذي طالما وضعت فيه الجامعة نتيجة افتقادها لآليات تساعد على حل النزاعات بين أطرافها.

. الافتقاد الى وجود مشتركات سياسية في ظل حالة الاصطفاف الحاد التي شهدها الإقليم ، وقد ظهرت تجليات ذلك بشكل واضح في الخلاف على المشترك السياسي الوحيد الذي جمع الأطراف العربية على مدار السنوات التي مضت والمتمثل في المصلحة القومية بعملية السلام مع إسرائيل : والمعلن عنها في المبادرة العربية للسلام والتي يبدو أنها في طريقها للزوال سواء بسبب تعنت إسرائيل حيالها أو بسبب الحسابات العربية المتضاربة.

. تراجع مفهوم الأمن القومي العربي في ظل الخلاف على الموقف من القضايا التي يواجهها العرب، ويعود السبب في ذلك إلى تعدد مصادر الخطر بالنسبة لكل طرف (أميركا، إسرائيل، إيران) وبالتالي تنوع الاستجابات العربية حيال ذلك تبعا لظروف وأوضاع كل طرف على حدة.

ثانيا : تغير موازين القوى .

بحدوث التغيرات السياسية الجذرية تغير النظام السياسي في العراق عام دخل المنطقة في استحقاقات سياسية جديدة وضعت دولها امام تحديات الاستيعاب والتكيف السياسي مع الواقع الجديد، فالسمات التي قام عليها النظام

(٢٩) ينظر : محمد صادق الهاشمي ،الاحتـ ل الامريكي للعراق ومشروع الشرق الاوسط الكبير تداعياته ونتائجه ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات ، عدد١ (بغداد ، ٢٠٠٥) ، ص٧٧ .

السياسي الجديد في العراق ذات طابع مغاير لما سبقها للنظام السابق، فقد شكلت هذه السمات مضامين رؤية سياسية مختلفة مع وجود انظمة اقليمية في سدة الحكم ولمدة طويلة ومازالت مستمرة . الدول المجاورة مرت علاقاتها مع العراق بتحولات عديدة بدءا من تداعيات الصراع الدولي وحروبه الى زمن الحرب الباردة وانعكاساتها على دول المنطقة، فموقع العراق ينفتح على دول خارج المنظومة العربية كتركيا وايران تقوم سياساتها على استثمار المنطقة العربية في صراعاتها الاقليمية، لذلك حكمت العلاقات الاقليمية بين العراق وجيرانه عدة متغيرات سياسية وجيوسياسية غذتها موروثات تاريخية ( )

وتنظر القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية الى الوطن العربي بأعتباره منطقة فراغ للقوة قابلة لاعادة التشكل وفق اكثر من صيغة كالتجزئة والتعاون العربي ، ولايوجد في المنطقة مركز ممكن ان يؤدي دور القائد الاقليمي اذ تتصارع كل من سوريا ومصر والسعودية والعراق لاداء هذا الدور وكلها ذات اوزان نسبية متقاربة من حيث امكانات القوة ، فلا يجمعها من الميول والاهداف والسياسيات سوى التنافس . وعلية اصبحت المنطقة العربية تتيح لمن يسيطر عليها ان يتقدم بأتجاه مراتب دولية ارفع خاصة مع الاستثمارات الاجنبية ورؤوس المال البشرية الرخيصة ومصادر الطاقة الغنية . ومن جانبه ينظر المجتمع الدولي الى العراق بأعتبار مستقبله غير واضح المعالم وخياراته واسعة بين العزلة عن التفاعلات الدولية او سيادة النزعات العسكرية في تعاملاته الاقليمية والعربية او المشاركة الجادة في التفاعلات الاقليمية والعربية . فاعتمد بعض القادة العرب على فرضية تشير الى ضرورة تأمين بقائهم في الحكم عبر تأكيد التزاماتهم في حماية مصالح القوى الكبرى في المنطقة بنحو تجاوز الاعتبارات القومية وتمحور حول نزاعات قطرية ضيقة. وعليه صار العنصر الخارجي عامل مؤثر في صياغة العلاقات العربية–العربية وخاصة العلاقات العربية–العراقية، فغالبية الدول العربية اليوم لاتعمد الى تحرير افعالها مالم يكن هناك تقبل اميركي لها.( )

---

(٣٠) محمد صادق ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٧ .

(٣١) عماد فوزي شعيبي : الصورة النمطية للعالم والنظام العالمي في الاستراتيجية الامريكية الجديدة وموقع العراق كساحة عمليات فيها ، بحث في احمد يوسف احمد واخرون ، ندوة الحتـ ل العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً) ، ط١ (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤) ، ص٨٥

وعليه نجد ان الحرب الامريكية على العراق ادت الى تغيير طبيعة النظام الدولي والاقليمي واجندة علاقاتها المتفاعلة من حيث اظهار قضايا جديدة تؤثر على مستقبل التفاعل الدولي خاصة ما يهم العالم العربي والاسلامي كالتغيير السياسي والاصلاح والديمقراطية والانفتاح على السياسات الغربية ، فعلى الصعيد الدولي تشكل نظام احادي القطبية تتحكم فيه الولايات المتحدة الامريكية بتفاعلاته السياسية والاقتصادية والتكنولوجية فتهمش دور الامم المتحدة ، واقتصر دور حلف الناتو على اعمال السلام(peacekeeping Missions) في المناطق المحررة من قبل القوات الامريكية، وعلى الصعيد الاقليمي وبما يخص النظام الاقليمي العربي ، ادى الاحتلال الامريكي على العراق الى صعوبة قيام نظام متعدد القطبية(Multi-Polar World ORDER) ومحاولة هدم اية فكرة في اي تجمع اقليمي في مناطق العالم . ( ) وعليه ، كانت حرب عام على العراق وبما يخص جانب النظام الاقليمي العربي ، استمرار وتعزيزا لاثار حرب عام ، من ناحيتين :

- تحدت القواعد الاساسية التي كانت تنظم السلوك السياسي لنظام الدولة العربية الحديث منذ بدايته .
- تسببت في انقسامات لم يسبق لها مثيل بين البلدان العربية ، وادت الى ظهور ائتلاف بين الاعضاء العرب في التحالف الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق .

وعليه تطورت قواعد اساسية حاكمة للنظام الاقليمي العربي ، وكان التطور الاهم بين حربي الخليج عام والاحتلال الامريكي عام هو قرار الولايات المتحدة الامريكية بأقامة وجود عسكري ضخم في شبه الجزيرة العربية بصفة دائمة ، فزعزعت هذه التطورات استقرار المنطقة مما ادى بالحكومات العربية الى زيادة جهدها لقمع المنشقين وطلب الحماية وامن النظام الحاكم من دول اجنبية . ( )

المبحث الثالث : آليات تفعيل النظام الاقليمي العربي .

اولا : بما يخص العراق والتوازن بين السياستين الداخلية والخارجية .

---

(٣٢)عدنان الهياجنة،الحرب على العراق وتوازن القوى الدولي ، بحث في احتـ ل العراق (الاهداف النتائج المستقبل) ،سلسلةكتب المستقبل العربي ٣٢ (بيروت ، مركزدراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤)، ص٣٣٦

(٣٣) هائي فارس : الاثار السياسية – الاجتماعية للحرب ضد العراق في العراق وفي المنطقة العربية ، بحث في احتـ ل العراق (الاهداف النتائج المستقبل) ، سلسلة كتب المستقبل العربي ٣٢ (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤) ، ص٢٠٠

اثرت مسألة توازن العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية العراقية على تفعيل الدور الاقليمي ، حيث اثرت هذه المسألة بشكل سلبي على السياسة الخارجية العراقية، فتوزيع القوة السياسية بين المكونات المشاركة في السلطة ارتبط بعلاقة فاعلة في صناعة القرار السياسي الاقليمي، فمنذ تأسيس الدولة العراقية، تباينت نوعية العلاقة وتأثير احداهما في الاخرى (السياسية الداخلية والخارجية)، لذلك اصبحت هذه الثنائية معيارا يؤشر مدى استقرار النظام السياسي، فعندما نسلط الضوء على مرجعيات السياسة العراقية في المحيط الاقليمي وحسب منهجية مدرسة النظم الاقليمية التي تقوم بدور وحدة التحليل الوسطية بين الدولة القومية من ناحية والنظام المسيطر من ناحية اخرى، نلاحظ ان هناك تداخلا عضويا بين طبيعة النظام السياسي والبيئة السياسية المجاورة وهذا ماتحقق في فترة الجمهورية الاولى من (–) حيث كانت البيئة السياسية المجاورة غير متصالحة مع ادارة عبد الكريم قاسم للدولة. لذلك اوجد هذا السياق الاقليمي نظام اقليميا مرتبكا، فالنظام الاقليمي في اي بقعة جغرافية يصبح نموذجا سياسيا واقتصاديا تؤشر من خلاله حدود الترابط والاختراق ومستوى التبعية بينه وبين النظام الدولي المهيمن.(.)

)دى التغير في العراق الى تجاوز اسس المنظومة الاقليمية السابقة من هيمنة بعض الدول والاعتماد على سلطة الحزب الواحد والتوريث السياسي الى الدخول في تكوين نظام اقليمي جديد. فسعت السياسة الخارجية العراقية الى اعتماد الحياد ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والنموذج التطبيقي الذي يؤكد ذلك ما حصل في الازمة اللبنانية وموقف العراق منها على عكس الدول الاقليمية التي مارست تدخلا في الوضع اللبناني، ازاء هذه التركيبة الاقليمية المختلفة يحتاج العراق الى سياسة اقليمية متوازنة خاصة مع اقامة نظام سياسي عراقي جديد ينمو في بيئة سياسية متأزمة ومتفاعلة ومرتبطة بالسياسات العالمية للدول الكبرى ، فالعراق يقع بين متناقضين اقليميين هما ((السعودية وايران)) يدفع العراق للبحث عن مخرج سياسي يبعده عن آثار هذا التناقض الاقليمي .فعلى الرغم من الحركة المشهودة للحكومة العراقية بالاتصال المستمر بالدول العربية المجاورة مازال الطرف العربي الاضعف حضورا ما يجعل هذه الدول عندما تريد التعويض لفقدانها الدور المطلوب ربما تعمل

(٣٤) احمد يوسف احمد: النتائج والتداعيات على الوطن العربي ، بحث في احمد يوسف احمد واخرون ، ندوة(حت ل العراق وتداعياته عربياًواقليمياًودولياً)،(بيروت، مركزدراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)،ص٣١٩

على التأثير على الواقع السياسي الداخلي في العراق من اجل اعادة التوازن الستراتيجي بين نسبة التأثير الاقليمي لتلك الدول على الوضع العراقي، اذن العراق امام مأزق اقليمي يجعل من السياسة الخارجية العراقية امام تحد صعب يلزمها التفتيش عن فراغات سياسية في النظام الاقليمي من اجل الدخول فيه بصورة مختلفة عن السابق . (()

وعلى السياسة الخارجية العراقية العمل على المحيط الاقليمي بشكل اكثر فاعلية بأعتباره الساحة الاولى للتفاعل مع المحيط الخارجي ، ولابد من العمل بشكل دؤوب ليكون العراق مقبول بشكل ايجابي في المنظومة الاقليمية العربية ، هذه الممارسة الاقليمية تدفع العراق نحو مزيد من الاهتمام بدوره الاقليمي على حساب نشاطه الدولي، فلو اخذنا معيار الاعتراف الشرعي بالنظام السياسي العراقي بعد / / نجد ان النظام الاقليمي العربي اخر المعترفين وبشكل متردد / وهذه اشارة سياسية سلبية مما سيضغط بشكل ملموس لاعادة النظر بعلاقة الـ بمنظومته الاقليمية، وليكون معادلة سياسية تشكل الوضع الاقليمي العراقي غياب الدور الاقليمي العربي فسح المجال امام تدخل دول غير عربية اثرت في العملية السياسية في العراق، مما جعل العراق يعيش – كموقع سياسي حيوي– حالة من التقاطع السياسي بين توجهات الوضع الدولي الداعم للنظام السياسي وعدم قبول النظام الاقليمي للعراق عودته لتفاعلاته الاقليمية . (())

ان غياب نظام اقليمي واضح المعالم ووجود بدلا عنه مواقف دول منفردة جعل العراق في موقف معقد فهو كنظام سياسي جديد يحتاج الاعتراف الشرعي من محيطه الاقليمي وفي الوقت نفسه اخذ هذا الجوار الاقليمي مواقف غير متعاونة مع النظام الجديد في العراق، لهذا جاء الاعتراف من قبل هذا المحيط الاقليمي عن طريق ضغوطات دولية، اليوم بعد هذه التحولات العديدة في المنطقة وتغير التوجهات السياسية نحو مزيد من تقبل الديمقراطية وقوانينها ، يصبح العراق متغيرا اساسيا يسهم في ترسيخ متبينات هذه الديمقراطية انطلاقا من تعامل العراق الايجابي مع كل ما يدور في المنطقة، هذا التعامل قائم على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون

---

(٣٥) محمد صادق الهاشمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٩ .
(٣٦) د. خضر عباس رؤيةمستقبليةللعـ قات العراقية ـالعربية، بحث في احتـ ل العراق(الاهداف النتائج المستقبل)، سلسلةكتب المستقبل العربي ٣٢ (بيروت ، مركزدراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤)،ص٣٠٧

الدول المجاورة . لكن في حالة استمرار التلكؤ الاقليمي في تقبل العراق بهذا النظام سوف يبقي المنظومة الاقليمية خارج التأثير الدولي بسبب عدم اكتمال نصابها السياسي، ايضا سيجعل العراق يندفع نحو الاقتراب من منظومات دولية هي خارج الاطار الاقليمي وبالتالي يكون فعل العراق السياسي اكثر التحاقا بالتفاعلات الدولية وليست الاقليمية مما يوجب على الفاعلين الاقليمين النظر للعراق كنموذج اقليمي له حضوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . ( ) فلابد وان تسعى السياسة الخارجية العراقية الى اعتماد مجموعة من المحددات : ( )

). يشكل العراق احد مرتكزات الامن الاقليمي بل هو عامل التوازن الضروري في اي تفاعل اقليمي مستمر ، وبدونه تشهد البيئة الاقليمية اخلال بمعادلة الامن .

. الحفاظ على وحدة العراق الجيوبولتيكية هي ضرورة امنية وستراتيجية اقليمية فضلا عن ضروراتها الوطنية انطلاقا من حقيقة التداخل الاجتماعي والديني والاقتصادي للعراق مع دول الجوار ، وعليه فأن تهديد امن العراق واستقراره هو تهديد للامن والاستقرار الاقليميين .

. التحرك ضمن الاطر الاقليمية الفاعلة على الصعد الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية .

. اعتماد الخطط الوقائية لمواجهة التهديدات والتحديات المقبلة وعلى كافة الصعد الداخلية والخارجية الاقليمية والدولية، مما يستدعي اعادة تأهيل وتفعيل السياسة الخارجية العراقية .

. تطوير علاقات العراق المنظماتية مع المؤسسات الجمعية غير الرسمية ورصد اتجاهاتها والتفاعل معها مع الاخذ بنظر الاعتبار صعوبة الفصل احيانا بين المواقف الرسمية والمواقف المنظماتية الجماهيرية .

ثانيا: بما يخص صانعي القرار العرب واسس النهوض بالنظام الاقليمي العربي

أن الحقبة المقبلة من القرن الحالي هي حقبة الهيمنة الأمريكية . هناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن النظام الدولي سوف تسيطر عليه هذه (القوة

---

(٣٧) فاضل الربيعي :احت ل العراق وتداعياته عربياً ودولياً ، بحث في احمد يوسف احمد واخرون ، ندوة (احت ل العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً) ، ط١ (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٤) ، ص٢٧٦

(٣٨) د. هاني الياس خضر ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٩ .

العظمى الوحيدة استنادا إلى قدرتها سواء في مجال التسلح غير التقليدي، أو في شبكة التعامل السياسي الدولي بممارسة النفوذ على الساحات الإقليمية المختلفة للعالم ، أو في مضمار التقانة المدنية وانعكاساتها الاقتصادية، محليا وعالميا ولما كانت الأمة العربية، في ظل واقع التجزئةوالتخلف الاقتصادي والاغتراب عن السلطة السياسية، غير قادرة الآن على فرض مشروعها القومي الوحدوي الإنمائي.( ) يبدو أن الصيغة الناجعة للهدف الاستراتيجي الرئيس للقوى الاقليميةفي المدى الزمني الطويل نسبيا (.(- .(سنة)، يتحدد بما يلي:

: الاسس اللازمة للاستراتيجية الفكرية العربية .

وتتضمن تفعيل الاتي : ( )

). بناء جيل عربي جديد يتولى تحقيق الوحدة العربية، كغاية ووسيلة، حينما يتوفر الظرف المناسب، في حدود الأجل المتوقع المشار إليه.

. التأكيد على التماسك القومي، في وجه بروز ما يمكن اعتباره "الانتماءات الاجتماعية الصغرى" ليست هذه الانتماءات مصطعنة في حد ذاتها، وإن كانت قوى دولية وإقليمية غير عربية تسعى لتغذيتها بمنطق "فرق تسد" فهي تمثل ما نطلق عليه تجاوزا الطبقات الجيولوجية لتكوين الأمة العربية والتي اقامت مجتمعا عربيا تتفاعل فيه عوامل الوحدة والاختلاف.

. مقاومة التوجه الدولي للهيمنة نحو زج الوطن العربي في "مرحلة ما بعد الدولة الإقليمية" إذا صح التعبير وتحجيم رابطة التضامن الإقليمي ضمن قاعدة الحد الأدنى للتوافق الرسمي العربي في إطار جامعة الدول العربية ومن ثم تحويل العلاقات المتبادلة بين الدول الاقليمية العربية إلى الانسجام مع قواعد إدارة العلاقات الدولية دونما إيلاء اعتبار للعامل القومي ولو في حده الأدنى .

. اعتماد طريقة العمل القومي المفترضة بين "السياسة العليا"، أي الأنشطة ذات الطابع السياسي الصريح أو المباشر، السياسة الدنيا" أي الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي المتصل بقضايا السلطة السياسية بالمعنى الواسع.

. تبني تكتيكات متنوعة للحركة المتدفقة للعمل القومي، انطلاقا من الثوابت الاستراتيجية، لمواجهة الظروف المتغيرة دوما .

---

(٣٩) عبد الاله بلقزيز ، العنف والديمقراطية ، (الدارالبيضاء ، ١٩٩٩) ، ص٢١ .
(٤٠) محمود عبد الفضيل : ازمة الفكر الاستراتيجي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ١٩٢ (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥) ، ص١٨ .

: محددات النهوض بالاستراتيجية السياسية العربية .

وتتضمن الاسس الاتية : ( )

). وضع اسس للتعاون السياسي العربي المشترك قائم على مبدأ حسن الجوار والتضامن وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كافة .

. احتواء الازمات بين دول الجوار ومنع تفاقمها حتى لاتكزن ذريعة للتدخل الخارجي في العلاقات العربية – العربية .

. تفعيل مؤسسات النظام الاقليمي العربي وعلى رأسها جامعة الدول العربية ، ووضع تصور جديد للتعاون العربي يشجع اقامة تكتلات عربية اقتصادية وسياسية تمنع الخلافات القطرية او تحجمها على اقل تقدير .

. اعادة النظر بالدساتير العربية لتكريس النهج الديمقراطي وتداول السلطة وتحريم احتكار السلطة والاستبداد ومصادرة حقوق الانسان ووضع معايير جديدة للحكم في الاقطار العربية كتفعيل دور الاجهزة القضائية والرقابية والتشريعية وتحديد فترة الحكم .

. تفعيل العلاقات السياسية مع القوى العالمية كفرنسا والصين واليابان وروسيا وليس فقط الولايات المتحدة لاعادة التوازن الدولي واثره على الساحة الاقليمية . فالتوزان الدولي ضرورة من ضرورات التوازن الاقليمي ، فضلا عن الاخذ بالاعتبار صعود الدول الكبرى على قمة الهرم الدولي وهبوطها .

: محددات تفعيل الاستراتيجية العسكرية العربية .

وتتضمن الاتي : ( )

). اعطاء الامن القومي العربي اولوية في سلم المصالح القطرية والاقليمية العربية لضمان استقرار البلدان العربية وضمان التنسيق العربي وتقليل فرص الصدامات العربية والحد من التدخل الاجنبي في الشؤون العربية .

---

(٤١) د.احمد عبد الرحيم الخ يلة ، العرب والتأثير في النظام العالمي ، مجلة دراسات دولية ، عدد ١١ (جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، ٢٠٠١) ، ص١٠٦ .
وكذلك ينظر : امين هويدي : فن ادارة الازمات العربية في ظل النظام العالمي الحالي ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ١٧٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣) ، ص١٨ .
(٤٢) د.احمد الخ يلة، مصدرسبق ذكره، ص١٠٨ .وكذلك فاضل الربيعي ،مصدرسبق ذكره ،ص ٢٨٠ .
وايضا ينظر: مؤسسات النظام الاقليمي العربي سوء اداء واخفاق التطوير ، التقرير الاستراتيجي العربي ، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ، (الاهرام ، ٢٠٠٣) ، ص١٢٣ .

. تفعيل الفكر الاستراتيجي العربي والسعي لتوحيد اسسه من حيث ضمان الامن الجماعي العربي والسعي لامتلاك اسلحة غير تقليدية تضمن التوازن العسكري في المنطقة ، فحصر الاسلحة غير التقليدية بأسرائيل اختلال لميزان القوى الاقليمي .

. تشجيع البحث العلمي في المجال العسكري لضمان قوة ردع عربية تستثمر في حفظ السلم والامن الاقليميين ، فضلا عن تشجيع الصناعات العسكرية العربية وتطويرها لضمان تقليل الاعتماد على الغير في هذا المجال .

. تشجيع المشاركة العسكرية العربية في حفظ السلم العالمي .

) : صيغ استراتيجية اجتماعية – اقتصادية عربية فاعلة. وتتضمن الاتي : ( )

). تحديد هوية الامة بالتركيز على مصطلح الامة العربية الاسلامية وتقوية الربط بين العروبة لغة وبين الدين حضارة وفكرا .

. تنمية الوعي الديني والفهم الحقيقي والعلمي للدين ومكافحة التطرف في الخطاب الديني .

. توسيع آفاق التعليم والتأهيل لاعلى المستويات وادامة الحوار مع الحضارات الاخرى وتشخيص سلبيات العقلية العربية وايجابياتها ووضع البرامج التربوية والتشريعات المعالجة لهذه الظواهر السلبية .

. التركيزعلى العدالةالاجتماعيةوالاقتصاديةوتفعيل دورالدولة في اعادة توزيع الثروة.

. وضع سياسات واستراتيجيات اكثر فاعلية في استثمار عناصر التنمية في الوطن العربي وعلى رأسها النفط والموارد الطبيعية والموقع والقوى العاملة

. تقليص الفجوة الاقتصادية والمالية بين الدول العربية .

. اقامة تكتلات اقتصادية عربية ترفد التنمية الاقتصادية وفرص تطوير الكفاءة الانتاجية ومستوى الانتاج .

الخاتمة :

---

(٤٣) هاني فارس ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٦ .
وكذلك ينظر: احمد يوسف احمد: النظام العربي وتحدي البقاءبحث في احتـ ل العراق (الاهداف النتائج المستقبل)،سلسلةكتب المستقبل العربي ٣٢ (بيروت ، مركزدراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)،ص٣٢١.

ان موقع المنطقة العربية الاستراتيجي الواصل بين قارات العالم الثلاث والثروات النفطية فيها والتي تقدر بأكثر مـ % من المخزون العالمي جعلها عرضة لمطامع البلدان الكبرى المهيمنة ومصالحها ، وعلى الرغم من العوامل المعيقة للعمل العربي المشترك فقد تحققت انجازات ملموسة فهي وان كانت بطيئة وجزئية ومحدودة الفاعلية ، فان هذه الانجازات تؤكد ان من الممكن بمزيد من الجهد والتخطيط العلمي مواجهة كل العوائق والتغلب عليها ولو بشكل جزئي متدرج ومن هذه الانجازات :

. قيام جامعة الدول العربية ومنظوماتها من الهيئات والمؤسسات التي ترعى العمل العربي المشترك ، فاستمرار جامعة الدول العربية بذاته يشير الى عامل التوحد والتكامل وهو حاجة ماسة لدى مختلف فئات المجتمع العربي وهو العامل الاساسي الذي لابد من التعلق به والعمل على تطويره وتنميته في مواجهة كل العوامل السلبية الاخرى .

. اقامة واستمرارية العديد من مؤسسات العمل العربي المشترك الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتي تلقى الترحيب في كافة الاقطار العربية كالصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بأنشطته المختلفة والمنظمة العربية لضمان الاستمرار والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

. اقامة العديد من المشاريع والشركات العربية المشتركة كالشركة العربية للادوية والشركات العربية للنقل البري والبحري ، والاتحادات النوعية العربية منها ما هو مستقل عن الحكومات والهيئات الرسمية ويعمل بمبادرات من هيئات القطاع الخاص كالاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية .

. اقامة وسائط الاعلام العربية على ضعفها مقارنة بمثيلاتها الدولية وانتشارها بين الاقطار العربية واهمها محطات التلفزة الفضائية والصحف العربية الاغترابية كلها تعمل على استمرارية التلاقي العربي على مستوى المجتمع المدني العربي وتعزز العلاقات وتنمي اواصر الصلة بين المجتمعات العربية على اختلافها واهتماماتها .

رغم بؤس العمل العربي الإقليمي وواقعه المترهل الا انه أمكن تحقيق المصالحات القومية التي تمت في السنوات العشر الأخيرة وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية والمصالحة المصرية السودانية والمصالحة الليبية مع كثير من الدول العربية والمصالحة العربية الإيرانية، وحلت نزاعات حدودية كثيرة مثل الحدود السعودية

الإماراتية والسعودية اليمنية، والقطرية البحرينية، واليمنية العمانية، وتطورت إيجابيا علاقات عربية كانت فاترة مثل العلاقات السورية الأردنية، وتقدمت الحالة بين العراق والكويت خطوات إيجابية. واستؤنف انعقاد القمة العربية بانتظام، وحدث تضامن عربي مع فلسطين ، وشهد الرأي العام والجماهير العربية نهضة وتواصلا تجليا في تأييد لبنان في حربه مع إسرائيل وإجبارها على الانسحاب من المناطق الجنوبية التي احتلتها لأكثر من عاما. وربما يكون اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية أهم وأكبر إنجاز إقليمي عربي رغم تباين الاراء اللبنانية الداخلية تجاهه . وأمكن أيضا التوصل إلى اتفاق في جيبوتي لوقف الصراع المسلح في الصومال وانتخاب برلمان وحكومة صومالية . لكن على الرغم من ذلك يبقى النظام الاقليمي العربي وبحاجة الى نهوض فكري وادائي ومؤسساتي طويل الامد .